أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

ممدوح عوض الخطيب

قسم الاقتصاد – كلية إدارة الأعمال – جامعة الملك سعود

الملخص

قدمت حكومة المملكة خلال العقود القليلة الماضية أشكالاً متنوعة من الدعم للاقتصاد الوطني ولقطاعاته المختلفة، لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة. وتباينت أشكال ودرجات الدعم الحكومي، وذلك حسب مراحل تطور وتنمية الاقتصاد، ووفقاً لأولويات واستراتيجيات خطط التنمية الشاملة.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي السعودي، واستخدمت دالة إنتاج نيوكلاسيكية موسعة، ضمت إلى جانب متغيرات رأس المال والعمل كلاً من: الإعانات الحكومية، والقروض الحكومية الميسرة، والإنفاق الحكومي ناقصاً الإعانات، والكتلة النقدية بالمفهوم الموسع (M3). وقد أخذت هذه المتغيرات بشكل نسب أو معدلات نمو، ومكنت اختبارات سكونها من تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية.

وأظهرت نتائج التقدير القياسي معنوية جميع المتغيرات المدرجة في النموذج باستثناء قوة العمل، كما بينت أن كلاً من الإعانات الحكومية والقروض الميسرة ذات تأثير معنوي ولكنه ضعيف على النمو الاقتصادي. واتضح أن مرونة القروض الحكومية الميسرة (٠,٠٧) أعلى من مرونة الإعانات (٠,٠٣٢). وقد توصلت الدراسة إلى محدودية سياسات الدعم التي مارستها حكومة المملكة العربية السعودية على النمو الاقتصادي، الأمر الذي يبين بأن تقليص الدعم الحكومي ستكون له آثار ضعيفة على هذا النمو، وبما يفيد بأن لسياسة الدعم الحكومي في المملكة آثار اجتماعية قد تفوق أهدافها الاقتصادية المحدودة.

أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

ممدوح عوض الخطيب

قسم الاقتصاد – كلية إدارة الأعمال – جامعة الملك سعود

١. مقدمة:

خلال العقود الأربعة الماضية، قدمت حكومة المملكة العربية السعودية أشكالاً مختلفة من الدعم للعديد من القطاعات الاقتصادية. وتنوعت الجهات المستفيدة من الدعم، فهناك الدعم المقدم للمنتجين والمستهلكين والمصدرين. وهناك الدعم المقدم لبعض الفئات والشرائح الاجتماعية، كأصحاب الدخل المحدود، والطلاب والمتقاعدين. واتخذ هذا الدعم أشكالاً مختلفة: كالقروض الميسرة التي تسترد بشكل أقساط بدون فوائد، والمدفوعات النقدية المباشرة غير المستردة للمنتجين (الإعانات وفروقات الأسعار)، والمصروفات التي تتحملها الدولة عن المستهلكين، والتعريفات السعرية المتمايزة، والمكافآت الطلابية، والإيجارات العقارية الرمزية، وغيرها من الأشكال. وتسعى أنواع الدعم المختلفة بشكل عام إلى تحقيق أهداف عديدة تنصب آثارها النهائية في اتجاهين أساسيين بهدف تحفيز النمو الاقتصادي: الأول رفع مستوى الدخل الحقيقي لبعض الفئات الاجتماعية، والثاني تقليص مستويات التكاليف الإنتاجية لبعض شرائح المنتجين.

وتتركز أهداف الدعم في المجالات الإنتاجية نحو مساعدة قطاع إنتاجي ناشئ أو متعثر أو يتعرض للمنافسة الخارجية. ومن هذا المنطلق، اتجه الدعم في السابق وما يزال نحو قطاعيي الزراعة والصناعة. وتلقى كل منهما أشكالاً متعددة من الدعم حتى تمكنا من التطور والنمو والمنافسة. ويتجه الدعم حالياً إضافة إلى قطاعي الزراعة والصناعة إلى قطاع السياحة وإلى المنشآت الصغيرة

والمتوسطة. وفي الآونة الأخيرة، فقد تقلص الدعم الذي تقدمه الحكومة إلى القطاع العائلي من جهة، وإلى القطاعات الاقتصادية المنتجة من جهة أخرى، نتيجة للتوجه العالمي الشائع، بتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، والتوجه نحو التخصيص، وخفض مجالات الدعم الحكومي على سلع الاستهلاك النهائي، وعلى الخدمات العامة كخدمات الصحة والتعليم. وعزز هذا التوجه الانطباع السائد بأن الدعم الحكومي لا يتماشى مع انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية، وما يتضمنه تحرير الاقتصاد الوطني من شتى مجالات الدعم.

وعلى الرغم من ذلك التوجه، فقد أولت المملكة الدعم الحكومي دوراً مهماً بهدف تحفيز النمو الاقتصادي، وعزز هذا التوجه ارتفاع الإيرادات النفطية الناجمة عن الطفرة الثانية في أسعار النفط، مما أعاد سياسة الدعم إلى أولويات السياسة الاقتصادية في المملكة. وتبلور ذلك في تزايد الاهتمام بقطاع الصناعة، وعودة الحكومة إلى دعمها لبعض القطاعات الاقتصادية.[١] ومن المفيد في هذا السياق معرفة فيما إذا كان للدعم الحكومي الذي قدمته الحكومة تأثير مهم ومعنوي على النمو الاقتصادي، أم أن الآثار الاجتماعية لهذا الدعم تطغى على الجوانب الاقتصادية.

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، ويعتمد على بيانات سنوية تغطي الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٥م. ويتمحور الدعم الذي ستدرس آثاره على النمو الاقتصادي بمتغيرين أساسيين هما القروض الميسرة بدون فوائد والتي تقرضها الصناديق الحكومية

[١] - تجلى ذلك بصدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٢٨/٢/١٦هـ، بإنشاء هيئة حكومية مستقلة تعنى بالصادرات السعودية غير النفطية تسمى "هيئة تنمية الصادرات السعودية". وكذلك موافقة المجلس على برنامج مشروع إنشاء البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية، على أن تمول الدولة تكاليفه التشغيلية على شكل إعانة سنوية تعتمد في ميزانية وزارة التجارة والصناعة.

المختلفة، والإعانات المختلفة غير المستردة التي تستفيد منها القطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية في الاقتصاد الوطني. ويعتمد البحث في بياناته على الإحصاءات المنشورة في منجزات خطط التنمية، الإصدار الثالث والعشرين، لوزارة الاقتصاد والتخطيط، والتقارير السنوية التي تصدرها مؤسسة النقد العربي السعودي، وخاصة منها التقرير السنوي الثاني والأربعين. ويسعى البحث إلى دراسة أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي من خلال إدراج متغيرات الدعم الحكومي في نموذج للنمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وذلك بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير معلمات تلك النموذج بعد اختبار سكونها.

يقع هذا البحث في ستة أجزاء، فبعد المقدمة يخصص الجزء الثاني لاستعراض أنواع الدعم وأهدافه، ويحلل القسم الثالث الدعم الحكومي في الاقتصاد السعودي، ويخصص القسم الرابع للإطار النظري للنموذج القياسي، ويستعرض القسم الخامس تقدير النموذج القياسي وتحليل نتائجه، ويتناول القسم السادس النتائج الختامية والملخص.

٢. أنواع الدعم الحكومي وأهدافه:

٢. ١ أنواع الدعم الحكومي:

يأخذ الدعم الحكومي الذي تقدمه المملكة أشكالاً مختلفة، يمكن استعراض أهمها على النحو التالي:

(أ) القروض الميسرة: حيث تمنح الحكومة من خلال الصناديق الحكومية المتخصصة أنواعاً متعددة من القروض بهدف تمويل وتشغيل المشروعات الإنتاجية، ومساعدة بعض الشرائح الاجتماعية. وتساعد هذه القروض في توفير جزء من احتياجات تمويل الاستثمار والإنتاج والمساكن، وتقسط هذه القروض وتسدد بدون فوائد.

تمنح القروض الحكومية الميسرة من قبل الصناديق الحكومية التالية:

- صندوق التنمية الصناعية السعودي، ويمنح القروض الصناعية، وقروض الكهرباء، وثلاجات التخزين، وتعبئة التمور. وتقدم هذه القروض لأصحاب المشروعات التي تثبت جدواها الاقتصادية بنسبة تعادل نصف رأس مال المشروع.
- البنك الزراعي العربي السعودي ويمول الاستثمارات الزراعية من حفر الآبار، وشراء المعدات والأدوات والآلات الزراعية، وبناء البيوت البلاستيكية، وتمويل الإنتاج الزراعي، وغير ذلك مما تحتاجه تنمية قطاع الزراعة.
- صندوق التنمية العقارية ويمنح القروض لتمويل بناء المساكن الخاصة والعقارات.
- بنك التسليف السعودي ويمول بعض النشاطات الاجتماعية: كالزواج، وترميم المساكن، واحتياجات الأسرة، وسيارات الأجرة.
- صندوق الاستثمارات العامة وذلك لتمويل الاستثمارات العامة، المخصصة بصورة رئيسة لاستكمال بناء البنية التحتية.
- برامج الإقراض المتخصصة، وتتضمن القروض الممنوحة للمقاولين، والمستشفيات الخاصة والمستوصفات، والفنادق والصحف والمخابز...الخ.

(ب) المدفوعات النقدية المباشرة غير المستردة: ومنها الإعانات الحكومية، وفروقات الأسعار ومكافآت الطلاب، ومنح الابتعاث للتعليم العالي والتخصص.

(ج) مصروفات تتحملها الدولة عن المستهلكين لدعم أسعار بعض السلع الغذائية.

(د) الإعفاءات الجمركية لمستلزمات الإنتاج (المواد الأولية، الآلات والمعدات، الخ).

(هـ) الإيجارات الرمزية لمواقع المصانع في المدن الصناعية.

(و) التعريفات التسعيرية التمييزية لخدمات الكهرباء والمياه.

وتستفيد من برامج الدعم التي تقدمها الدولة فئات وشرائح اجتماعية واسعة، ومشروعات وقطاعات اقتصادية عديدة، بحيث تغطي برامج الدعم والإعانات عدداً كبيراً من النشاطات والفعاليات الاجتماعية والاقتصادية. ومنها:

- القطاع العائلي: إعانات المواد الغذائية.
- قطاع الزراعة :إعانات القمح والشعير.
- قطاع الصناعة: دعم الصادرات، المدن الصناعية، القروض التمويلية الميسرة.
- القطاع السياحي: تمويل الفنادق والمنتجعات السياحية.
- قطاعا الكهرباء والنقل: دعم تعرفة الكهرباء والنقل الجماعي.
- قطاع العقارات: القروض العقارية والسكنية.
- القطاع الخاص: تمويل بعض المشروعات كالمستشفيات، وسيارات النقل.
- القطاع الحكومي: قروض صندوق الاستثمارات العامة.
- القطاع الطلابي: المكافآت والمنح، والسكن والكتب والنقل ووجبات الطعام.

٢. ٢ أهداف الدعم الحكومي:

تسعى المملكة من خلال برامج الدعم التي تطرحها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، ومنها:

٢. ٢. ١ الأهداف الاقتصادية:

هناك أهداف اقتصادية عديدة لبرامج الدعم من قروض ميسرة وإعانات، أهمها:

- توفير البنية التحتية والخدمات المساندة للقطاعات الإنتاجية والأنشطة المختلفة.
- تحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الطلب الفعال الناجم عن ارتفاع الدخول والاستثمارات.
- تنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل.

- تطوير وتغيير هيكل الاقتصاد الوطني، بدعم القطاعات الإنتاجية غير النفطية.
- التوظيف الكفء لفائض الأموال المتاحة الناجمة من ارتفاع العائدات النفطية.
- تشجيع الصادرات من خلال تقليص تكاليف الإنتاج، وجعل أسعارها أكثر منافسة في الأسواق العالمية.
- حماية الصناعات الوليدة أو الناشئة، وضمان استمرار تأمينها لفرص العمل.
- تحفيز الطلب المحلي من المنتجات الوطنية لمنافسة السلع المستوردة.
- تصحيح بعض حالات فشل نظام السوق، كالطلب على خدمات التعليم والصحة والنقل الجماعي.
- تشجيع تأسيس المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٢.٢.٢ الأهداف الاجتماعية:

هناك أهداف اجتماعية عديدة لبرامج الدعم وأشكاله، منها:

- إعادة توزيع الدخل والثروة بين الفئات الاجتماعية.
- توفير فرص العمل للمواطنين نتيجة زيادة عدد المشروعات المنتجة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- تأمين السكن الملائم لبعض الفئات الاجتماعية ذات الإمكانات المادية المحدودة.
- تأمين مصادر الدخل لفئات المتقاعدين والمحتاجين وكبار السن.
- تعزيز البعد الاجتماعي للحكومة للقيام بدورها في تحقيق المستوى المعاشي الأفضل للمواطنين بما يكفل لهم حياة كريمة.
- حماية تكوين الأسرة ومساعدتها على مواجهة بعض المشكلات المادية التي قد تعصف ببنائها.

٣. الدعم الحكومي في الاقتصاد السعودي:

يقدم الدعم الحكومي من قروض ميسرة وإعانات إنتاجية، إلى الاقتصاد الوطني بأكمله وإلى القطاعات الاقتصادية كالقطاع العائلي والزراعي والصناعي والخدمي. ومن الواضح أن هذه القطاعات لا تستفيد من الدعم والإعانات والقروض بالقدر نفسه. لذلك من المفيد إلقاء الضوء على مجالات الدعم المقدمة لهذه القطاعات لمعرفة حجم وشكل الدعم المقدم لها.

٣. ١ الدعم الحكومي للاقتصاد الوطني:

اهتمت الإستراتيجية الشاملة لخطط التنمية في المملكة العربية السعودية بتنويع القاعدة الاقتصادية الإنتاجية وتوسيعها، وبتحسين الكفاءة الاقتصادية لبعض القطاعات بما يسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي. لذلك عمدت الحكومة إلى دعم القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية والخدمية سواء للمنتجين أم للمستثمرين، عن طريق منح القروض الميسرة والإعانات.

تتضمن القروض الميسرة المقدمة للاقتصاد الوطني ككل، تلك القروض الاستثمارية المقدمة من صناديق التمويل الحكومية للقطاع الخاص والمؤسسات العامة (صندوق التنمية الصناعية السعودية، والبنك الزراعي العربي السعودي، وصندوق الاستثمارات العامة، وبنك التسليف السعودي، وبرامج الإقراض المتخصصة، وصندوق التنمية العقارية).

خلال الفترة ١٩٧٠- ٢٠٠٥م، بلغ مجموع القروض الاستثمارية المقدمة من صناديق التمويل الحكومية للقطاع الخاص والمؤسسات العامة حوالي ٣٣٢ بليون ريال بمتوسط سنوي قدره ٩,٢١٤ بليون ريال، وبنسبة سنوية متوسطة من الناتج المحلي الإجمالي قدرها ٢,٢٦٪. وتمثل هذه القروض الميسرة نسبة مهمة من الإنفاق الحكومي يقدر متوسطها السنوي بـ ١٠٪ من الإنفاق الحكومي. أما فيما يتعلق بالإعانات الكلية التي قدمت للاقتصاد الوطني، فبلغت خلال الفترة المذكورة

٢٤١ بليون ريال، بنسبة ١,٤٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وبنسبة ٥,٨٧٪ من الإنفاق الحكومي.[٢]

٢.٣ دعم القطاع الاستهلاكي:

يمثل المستهلكون الشريحة الاقتصادية الأكثر اتساعاً في أي مجتمع من المجتمعات. وينتمي معظم المستهلكين في المملكة إلى فئة الدخل المحدود. ولرفع مستوى معيشة المواطنين، وبخاصة منهم أصحاب الدخل المحدود، ولتعزيز البعد الاجتماعي والإنساني للدولة، انتهجت الحكومة سياسة دعم القطاع الاستهلاكي لتوفير الحياة الكريمة للمواطنين. وتجلت تلك السياسية في دعم المواد الغذائية والتموينية الضرورية ذات التأثير المباشر على الاستهلاك النهائي، وبغرض تخفيف أعباء المعيشة، وتثبيت أسعار السلع الاستهلاكية في الأسواق. وتشكل الإعانات المالية إحدى طرق دعم القطاع الاستهلاكي، وتتمثل تلك الإعانات في الفرق بين تكلفة الاستيراد أو التصنيع، وبين أسعار البيع في الأسواق المحلية، بما يتلاءم مع مستويات الدخول. وشملت تلك الإعانات الدقيق والأرز والسكر واللحوم وحليب الأطفال والزيوت النباتية. وبدأت الإعانات الغذائية بمبلغ ٣٠٠ مليون ريال عام ١٩٧٣م، ووصلت ذروتها عام ١٩٨١م لتبلغ ٥ بليون ريال، ثم بدأت بالتناقص منذ ذلك الحين. وقد بلغ مجموع ما قدمته الدولة من إعانات للمواد الغذائية والتموينية الضرورية حتى نهاية ٢٠٠٥م، حوالي ٢٢ بليون ريال، بمتوسط إعانة سنوية تبلغ ٦٣٧,٥ مليون ريال خلال الفترة ١٩٧٣- ٢٠٠٥م.[٣]

وتراوحت نسبة إعانات المواد الغذائية إلى مجموع الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي من حوالي الصفر بالمائة في العديد من السنوات التي تقلص فيها

---

[٢] - وزارة الاقتصاد والتخطيط: منجزات خطط التنمية، حقائق وأرقام، الاصدار الثاني والعشرون، ٢٠٠٦م، . ص: ١٨٨، ٢٠٥، ٢١٦.

[٣] - وزارة الاقتصاد والتخطيط: المرجع السابق. ص: ١٨٨، ٢٠٥، ٢١٦.

الدعم، و٤,٢٧٪ عام ١٩٧٤م. ويلاحظ أن دعم المواد الغذائية قد انخفض بصورة ملحوظة منذ عام ١٩٨٦م ليصل إلى حوالي ٢٥ مليون ريال في عام ٢٠٠٥م، بحيث يمكن القول أن الدولة لا تقدم حالياً إعانات غذائية ذات أهمية. ويعود ذلك إلى ارتفاع دخول المواطنين وتحسن مستويات معيشتهم من جهة، واتجاه الدعم نحو أشكال أخرى مختلفة عن الدعم المباشر للسلع الغذائية. وخلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٥م، بلغت نسبة الدعم المتوسطة إلى إجمالي الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي ٠,٦٧٪.

ومن الممكن اعتبار إعانات الضمان الاجتماعي نوعاً آخر من أنواع الدعم المقدم للقطاع العائلي. وقد تراوحت هذه الإعانات من ٤٩ مليون ريال عام ١٩٧٠م لتبلغ حوالي ٣ بليون ريال عام ٢٠٠٥م. وبلغ مجموع إعانات الضمان الاجتماعي خلال الفترة المذكورة حوالي ٦٠ بليون ريال، كما بلغت النسبة المتوسطة لإعانات الضمان الاجتماعي إلى الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي حوالي ١٪. وبذلك يتضح أن القطاع العائلي قد استفاد من إعانات غذائية وإعانات للضمان الاجتماعي تقدر نسبتها السنوية المتوسطة بحوالي ١,٦٨٪ من الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي خلال الفترة ١٩٧٠- ٢٠٠٥م.

٣. ٣ دعم القطاع الزراعي:

اهتمت الدولة بدعم القطاع الزراعي منذ بداية خطط التنمية الاقتصادية في المملكة. وأولت المملكة هذا القطاع دعماً ملحوظاً لتطويره وزيادة إنتاجه، بهدف تنويع القاعدة الإنتاجية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض المنتجات الغذائية الزراعية الحيوية. وتمثلت مجالات دعم القطاع الزراعي بالقروض الزراعية التي منحها البنك الزراعي والمستخدمة في تمويل التكوين الرأسمالي والإنتاج والتشغيل من جهة، إضافة إلى الإعانات الزراعية المختلفة من جهة ثانية.

يمكن تصنيف الدعم المقدم للقطاع الزراعي، في ثلاثة أنواع: دعم مدخلات الإنتاج، ودعم مخرجات الإنتاج، ودعم برامج الخدمات الحكومية للقطاع الزراعي[٤].

٣. ٣. ١ دعم مدخلات الإنتاج الزراعي:

يساعد هذا الدعم في تخفيض تكاليف الإنتاج عن طريق خفض تكاليف الآلات والمعدات والأدوات والتشغيل مما يسهم في استمرار الاستثمار في القطاع الزراعي من قبل المستثمرين نتيجة لتحقق الأرباح. وأهم أنواع هذا الدعم: القروض الزراعية، وإعانة الآلات والمعدات، والإعانات المقدمة لتربية الماشية، وتوزيع الأراضي البور مجاناً، وإعانات الأعلاف المركزة والأسمدة الكيماوية، وإعانات فسائل النخيل والذرة وفول الصويا.

٣. ٣. ٢ دعم مخرجات الإنتاج الزراعي:

تسهم سياسة الدعم الحكومي لمخرجات الإنتاج الزراعي في تشجيع المزارعين والمنتجين على زيادة الإنتاج وتسهيل تسويقه، ويتم ذلك إما بشراء المنتجات الزراعية أو بعضها بأسعار تشجيعية تفوق السعر العالمي، أو بإعطاء إعانة مقطوعة لمنتجات زراعية مختارة. وتشمل المنتجات الزراعية المدعومة كلاً من القمح والشعير والأرز الحساوي والدخن والذرة الرفيعة والتمور.

٣. ٣. ٣ دعم برامج الخدمات الحكومية للقطاع الزراعي:

ويتم ذلك من خلال برامج خدمات البحوث في مراكز الأبحاث التابعة لوزارة الزراعة، وخدمات الإرشاد الزراعي، وخدمات الحجر البيطري والزراعي، وإنشاء السدود، والمخزون الحكومي للأمن الغذائي، وخدمات التدريب والابتعاث.

---

[٤] - المناع، حمد عبد الله: الدعم الحكومي والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود، ١٤٢٥هـ.

بلغ مجموع القروض التي منحت للقطاع الزراعي خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٥م، حوالي ٣٨ بليون ريال، وبمتوسط سنوي قدره حوالي ١,٠٥٣ بليون ريال في حين بلغت النسبة السنوية المتوسطة لهذه القروض من الناتج الزراعي حوالي ١١٪. أما فيما يتعلق بمجموع الإعانات المقدمة لقطاع الزراعة، فبلغ مجموعها خلال الفترة المذكورة حوالي ١٢٦ بليون ريال، ونسبتها المتوسطة السنوية من الناتج الزراعي حوالي ٢٢,٢٤٪.[٥]

وتدل مبالغ القروض والإعانات التي تلقاها القطاع الزراعي على الأهمية التي أولتها الحكومة للقطاع الزراعي، بحيث يمكن القول بأن الإعانات الزراعية الممنوحة تقارب ربع قيمة الناتج الزراعي، بغض النظر عن قيمة القروض الميسرة التي حصل عليها هذا القطاع بدون فوائد، والتي بلغت بالمتوسط حوالي ١٠٪ من قيمة الناتج الزراعي.

٣. ٤ دعم القطاع الصناعي:

يعد القطاع الصناعي أهم القطاعات الاقتصادية بعد القطاع النفطي. وقد أولت الحكومة هذا القطاع أهمية متميزة لتنويع القاعدة الإنتاجية، ورفع معدل النمو الاقتصادي، وإحلال الواردات، وتحفيز الصادرات.

قامت الدولة بتقديم التمويل الميسر للمشروعات الصناعية عن طريق تقديم القروض التي يمولها صندوق التنمية الصناعية السعودي الذي أنشأ في عام ١٣٩٤ هـ (١٩٧٤م). يضاف إلى ذلك الإعانات المقدمة إلى شركات الكهرباء والغاز.

وخلال الفترة ١٩٧٤- ٢٠٠٥، بلغ مجموع قيمة القروض المقدمة للقطاع الصناعي حوالي ٧٣,٣ بليون ريال، بمتوسط سنوي قدره ٢,٢٩ بليون ريال. وبلغت النسبة السنوية المتوسطة لهذه القروض من الناتج الصناعي حوالي ١٠٪. أما بالنسبة

---

[٥] - وزارة الاقتصاد والتخطيط: منجزات خطط التنمية، حقائق وأرقام، الإصدار الثالث والعشرون، ٢٠٠٦. ص: ١٨٨، ٢٠٥، ٢١٦.

للإعانات التي تلقاها قطاع الصناعة (شركات الكهرباء والغاز)، فقد بلغ مجموعها خلال الفترة ١٩٧٣- ٢٠٠٠م حوالي ٢٣,٣ بليون ريال، بمتوسط سنوي قدره ٧٠٦ مليون ريال، وبنسبة سنوية متوسطة من الناتج الصناعي قدرها ٢,٧١٪. ويتضح أن إعانات شركات الكهرباء قد توقفت منذ عام ٢٠٠١م، بعد إعادة تنظيم قطاع الكهرباء.[٦]

ويتركز دعم الحكومة للقطاع الصناعي من خلال ثلاثة محاور: مدخلات الإنتاج، ومخرجات الإنتاج، وبرامج الخدمات الحكومية للقطاع الصناعي.[٧]

٣. ٤. ١ دعم مدخلات الإنتاج الصناعي:

ويهدف هذا الدعم إلى تقليص تكاليف الإنتاج، لجعلها قادرة على الاستمرار والمنافسة داخلياً وخارجياً. ويتركز هذا الدعم في تقديم القروض الصناعية، وبيع وتأجير الأراضي في المدن الصناعية بأسعار رمزية، وإعانات الكهرباء، وإعانات المياه، والإعفاءات الجمركية للمستلزمات الصناعية الداخلة في الإنتاج.

٣. ٤. ٢ دعم مخرجات الإنتاج الصناعي:

ويتمثل في التسهيلات والإعانات المساعدة على شراء وترويج المنتجات الوطنية من السلع الصناعية، لتمكينها من المنافسة داخل الاقتصاد الوطني وخارجه. ومن وجوه دعم المخرجات الإنتاج الصناعي: إعطاء الأولية للمشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية، والترويج للمنتجات الوطنية عن طريق المعارض وغيرها، ودعم الصادرات الصناعية، والحماية الجمركية.

---

[٦] - وزارة الاقتصاد والتخطيط: منجزات خطط التنمية، حقائق وأرقام، الإصدار الثاني والعشرون، ٢٠٠٦. ص: ١٨٨، ٢٠٥، ٢١٦.

[٧] - المناع، حمد عبد الله: الدعم الحكومي والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود، ١٤٢٥هـ.

٣. ٤. ٢ دعم برامج الخدمات الحكومية للقطاع الصناعي:

ويتم ذلك من خلال تقديم الخدمات المساندة للقطاع الصناعي بإنشاء المدن الصناعية، ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ومدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين، وإعانة تدريب العمالة الوطنية، وإنشاء الطرق وتوصيل الكهرباء والماء والخدمات المساندة.

٣. ٥ دعم القطاع الخاص:

تبنت الدولة من خلال وزارة المالية برنامجاً مباشراً للقروض المحلية لمساعدة القطاع الخاص على إقامة وإنشاء المشروعات الاقتصادية التنموية بقروض ميسرة. وقد بدأ هذا البرنامج نشاطه في عام ١٣٩٢/١٣٩١هـ (١٩٧١م). ويشمل تقديم قروض لإقامة الفنادق والمنتجعات السياحية والمشروعات الصحية والصحفية والمقاولين ومستودعات التبريد ومصانع التمور والمشروعات التعليمية الأهلية ومشروعات أخرى.[٨]

كما تم اعتماد مبالغ لبرنامج ضمان قروض المؤسسات المتوسطة والصغيرة الذي بدأ نشاطه خلال عام ١٤٢٥ هـ، وسيتيح هذا البرنامج حصول هذه المؤسسات على التمويل اللازم بشكل ميسر، كما اعتمدت مبالغ إضافية لبرنامج إقراض الجامعات والكليات والمدارس الأهلية.[٩] ومن الممكن أن تستفيد المشروعات السياحية الصغيرة والمتوسطة كالفنادق والمطاعم ووكالات السفر من هذا البرنامج باعتبارها مشروعات صغيرة أو متوسطة.

وقد بلغ عدد القروض الممنوحة لهذه الأنشطة منذ بداية البرنامج وحتى نهاية العام المالي ١٤٢٦/١٤٢٥هـ (٢٠٠٥م)، ٤٥٨ قرضاً بقيمة إجمالية قدرها ٥,٦٢٧ بليون ريال، وبلغ إجمالي المنصرف الفعلي منها ما يقارب ٥,١٢٨ بليون ريال.

---

[٨] - مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الحادي والأربعون، ٢٠٠٥م، ص: ١٧٧.

[٩] - مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الأربعون، ٢٠٠٤م، ص: ١٧٨.

أما بالنسبة لقروض الفنادق والمنتجعات السياحية، فقد قدمتها الإدارة العامة للقروض في وزارة المالية، برنامج تمويل الفنادق والمنشآت السياحية. ويكمن الهدف الرئيس من البرنامج في تمويل الفنادق والمنتجعات السياحية. ومنذ بدايته عام ١٣٩٥هـ (١٩٧٥) وحتى نهاية عام ١٤١٩هـ (١٩٩٩)، قدم البرنامج ١٠٣ قرضاً وبلغ إجمالي التزاماته ٢,٣٩٣ بليون ريال.[١٠]

٣. ٦ دعم قطاع الخدمات الاجتماعية والعامة:

يغطي دعم الخدمات العامة ما تقدمه الدولة من إعانات وقروض ميسرة لتقديم الخدمات الاجتماعية الضرورية كالصحة والتعليم والسكن والضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية والجمعيات التعاونية والخيرية ورعاية الشباب والمؤسسات الصحفية والعلاج والزواج والأندية الرياضية والأدبية والغرف التجارية والصناعية والفنادق والحج والشؤون الاجتماعية والرعاية الاجتماعية والمدارس وإعانات الطلاب والمستشفيات والمستوصفات الخاصة[١١]. ويقوم بنك التسليف السعودي، وبرامج الإقراض المتخصصة، وصندوق التنمية العقاري، بتمويل الدعم المقدم للخدمات الاجتماعية، حيث بلغ مجموع القروض المقدمة لهذه الخدمات خلال الفترة ١٩٧٠- ٢٠٠٥م، حوالي ١٤٨ بليون ريال، وتمثل ما نسبته ٤٥ ٪ من مجموع القروض التي تقدمها صناديق التمويل الحكومية.[١٢]

---

١٠ - وفقاً للقرار الحكومي الصادر بتاريخ ١٤٠٠ (١٩٨٠)، فقد حدت وزارة المالية من المستثمرين المستفيدين من مثل هذه القروض لإنشاء مشروعات في المدن التي لا يوجد بها فنادق على الإطلاق. وانخفض عدد القروض منذ ذلك الوقت، وبلغ معدله قرضين سنوياً من عام ١٤٠١هـ (١٩٨١) حتى عام ١٤١٩هـ (١٩٩٩). و لم يتم اعتماد أي قرض منذ عام ١٤١٩هـ (١٩٩٩).

١١- المناع، حمد عبد الله: الدعم الحكومي والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود، ١٤٢٥هـ.

١٢- وزارة الاقتصاد والتخطيط: منجزات خطط التنمية، حقائق وأرقام، الإصدار الثاني والعشرون، ٢٠٠٦. ص: ١٨٨، ٢٠٥، ٢١٦.

كما تسعى الدولة عبر دعمها لقطاع الخدمات العامة إلى استكمال تجهيز البنية الأساسية اللازمة لدفع عملية التنمية الشاملة. ويغطي هذا الدعم وسائل الاتصالات والنقل (النقل البري: الطرق المعبدة والسكك الحديدية، والنقل الجوي والبحري)، وخدمات الاتصالات اللاسلكية والسلكية، والبرق والبريد والتخزين العادي والمبرد.

٤. الإطار النظري للنموذج القياسي:

سيتم الوصول إلى دالة نيوكلاسيكية [١٣]موسعة للنمو انطلاقاً من دالة الإنتاج الكلية التالية:

$$Y = f(L, K) \qquad \{1\}$$

حيث :

Y: الناتج المحلي الإجمالي.

L: العمل.

K: رأس المال.

ولدراسة أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي سيتم الاقتصار على القطاع غير النفطي من حيث الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار والعمالة، وسوف يتم توسيع العلاقة (١) لتشمل المتغيرات التالية:

- S، الإعانات غير المستردة التي تقدمها الحكومة لجميع القطاعات الاقتصادية، حيث تؤدي هذه الإعانات إلى تقليص تكاليف الإنتاج أو رفع مستويات الدخول للقطاعات الاقتصادية المختلفة، ومن ثم التأثير على الناتج المحلي الإجمالي عبر آلية المضاعفات الإنفاقية.

[١٣] - يعرف بارو دالة الإنتاج النيوكلاسيكية باتصافها بنواتج حدية موجبة ومتناقصة بالنسبة لكل عنصر من عناصر الإنتاج وبعوائد حجم ثابتة، وبتحقيقها لشروط Inada التي تشير إلى تقارب النواتج الحدية من اللانهاية عندما ينتهي الحجم المستخدم منها للصفر، والعكس بالعكس (Barro and Sala-I-Martin)

وتحفز الإعانات الممنوحة للقطاعات المختلفة سواء أكانت استهلاكية أم إنتاجية نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، من خلال التأثير على الطلب النهائي والتكاليف الإنتاجية لهذه القطاعات. فهذه الإعانات هي إما قوة شرائية إضافية للقطاع العائلي، أونوع من الدخل الإضافي يقلص تكاليف القطاع الإنتاجي المستفيد من الإعانة غير المستردة. لذلك، يتوقع أن يكون لهذه الإعانات تأثير موجب على النمو الاقتصادي.

- B، القروض الحكومية التي تقدمها صناديق التنمية بدون فوائد، وذلك لأهمية القروض التي منحتها الدولة للقطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تسهم بالتأكيد في رفع مستويات التكوين الراسمالي ومعدلات النمو الاقتصادي للقطاع غير النفطي.
- G، الإنفاق الحكومي[١٤]، حيث يعد الإنفاق الحكومي أداة لحقن الاقتصاد الوطني بالعائدات النفطية، كما أنه من الأدوات المهمة لتوزيع الإيرادات النفطية بين الفئات والشرائح الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، وبالتالي فهو من العوامل الأساسية في التأثير على النمو الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية.

هذا وتؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعبر عنه بحجم الحكومة. ومن الممكن النظر إلى زيادة هذا الحجم على أنه أداة للوصول إلى النمو الاقتصادي من خلال قدرة الحكومة على التنسيق بين المنافع الخاصة والحاجات الاجتماعية، وحماية الاقتصاد الوطني من استغلال القوى الخارجية، وزيادة حجم الاستثمارات المنتجة، والوصول إلى مسار أمثل للنمو والتنمية (Asseery and Al-Sheikh, 2004).

[١٤] - تم طرح الإعانات الإنتاجية من الإنفاق الحكومي حتى لا يتكرر تأثيرها على النمو الاقتصادي، لذلك فإن الإنفاق الحكومي هنا لا يشمل الإعانات الحكومية.

- M ، التمويل المالي معبراً عنه بمقياس النقود بالمفهوم الموسع (M3). حيث تؤدي التطورات المالية عموماً إلى تحفيز النمو الاقتصادي، ومن ثم يرى البعض ارتباط النمو الاقتصادي بعلاقة طردية مع تطور حجم الكتلة النقدية McKinnon(1973)، و Shaw (1973). وقد بينت بعض نماذج النمو الاقتصادي أن التطورات المالية تؤثر على النمو الاقتصادي بطرق مختلفة Lucas (1988) و Romer (1989) فهي تعمد إلى رفع نسبة الرسملة التوازنية، أو تزيد من الإنتاجية الاجتماعية لرأس المال أو لمعدل الادخار. وتدرج بعض النماذج كتلة النقود، أو معدل نمو كتلة النقود، أو معدل دوران كتلة النقود في دالة الإنتاج وذلك لأخذ التطورات النقدية الجارية في الاقتصاد من جهة، ولإبراز أهمية ودور وأثر القطاع المالي على النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

وبالنظر إلى أن النموذج القياسي يقع في المستوى التحليلي الكلي، فإن هناك عوامل عديدة تقع في المستوى التحليلي الجزئي، يمكن أن تؤثر في فعالية الدعم اقتصادياً وآثاره اجتماعياً، وهذه العوامل يصعب إدراجها في النموذج، رغم تأثيرها المحتمل في العلاقة بين الدعم الحكومي والنمو الاقتصادي، ومن أهمها:

(أ) هيكل الدعم الحكومي وبنيته:

هناك عامل مهم يتوقع أن يؤثر على النمو الاقتصادي، يرتبط ببنية الدعم الحكومي وهيكله وتوزيعه. بمعنى أن تأثير الدعم الحكومي على النمو لا يرتبط فقط بحجم الدعم الحكومي وبمستواه، ولكنه يتأثر كذلك بتوزيع هذا الدعم حسب القطاعات والنشاطات، والجهات المستفيدة، والأهداف. وبالطبع، فإن إدراج أشكال الدعم التفصيلية وتوزيعاته الممكنة غير مرغوب فيه لكثرة عدد القطاعات والجهات التي يطالها الدعم ، ولارتفاع عدد الأهداف والنشاطات التي يسعى الدعم الحكومي للوصول إليها. أما إدراج توزيع الدعم وهيكله اعتماداً على متغير تركيبي أو رقم قياسي أو متغير إنابي، ضمن متغيرات النموذج القياسي فهو

إجراء مرغوب فيه، ولكنه يصطدم بعقبة توفر البيانات التفصيلية، وبإشكالية بناء مؤشر يعكس تركيب الدعم وهيكله. لذلك فقد تم الاكتفاء في إطار هذه الدراسة الكلية بتوزيع الدعم الحكومي بين القروض الميسرة والإعانات غير المستردة، ضمن افتراض ضمني مفاده ثبات هيكل وبنية الدعم الحكومي الموزع بين القروض والإعانات، واقتصار تأثر النمو الاقتصادي بحجم الدعم مع افتراض ثبات هيكله وبنيته وتوزيعه.

(ب) مرونات العرض والطلب:

يرتبط مدى تأثير الإعانات على النمو الاقتصادي بنوعية هذه الإعانات، وفيما إذا كانت إعانات إنتاجية أو إعانات استهلاكية. فالإعانات الإنتاجية تعمل على تخفيض التكاليف ومن ثم الأسعار، مما يحفز الطلب، ويزيد من مستوى الإنتاج، ويرفع من معدلات النمو الاقتصادي. ولكن هذا التأثير يرتبط بمرونة عرض المنتجات المدعومة، فكلما ارتفعت مرونة عرض المنتجات المدعومة ازداد تأثير الإعانات على العرض، بسبب انخفاض التكاليف ومن ثم الأسعار، والعكس بالعكس.

أما بالنسبة للإعانات الاستهلاكية، التي ترفع من مستوى الدخل بصورة غير مباشرة، فتؤثر على الطلب النهائي حسب مستوى مرونات الطلب الدخلية، فإذا كانت مرونة الطلب الدخلية مرتفعة، فإن الإعانات الإستهلاكية ستؤدي إلى زيادة مستوى الطلب، ومن ثم تحفيز الإنتاج عبر آلية المضاعفات الإنفاقية. لذلك، فإن لكل من مرونات العرض والطلب تأثير مهم على فعالية وتأثير الإعانات على النمو الاقتصادي.

وبالنظر إلى إدراج الإعانات الإنتاجية والاستهلاكية ضمن متغير واحد، ووقوع الدراسة على المستوى الكلي الذي يبتعد عن تقديرات دوال الطلب والعرض الجزئية على منتجات معينة مدعومة، فإن هذه الدراسة لا تتمكن من إبراز تأثر الإعانات بمرونات العرض والطلب، ومن ثم أثر الإعانات على النمو الاقتصادي.

وبذلك تأخذ دالة الإنتاج الموسعة الشكل التالي:

$$Y = f(L, K, B, S.G, M) \qquad \{2\}$$

وبأخذ التفاضل الكلي للعلاقة (٢)، يكون:

$$dY = \frac{\delta Y}{\delta L}dL + \frac{\delta Y}{\delta K}dK + \frac{\delta Y}{\delta B}dB + \frac{\delta Y}{\delta S}dS + \frac{\delta Y}{\delta G}\mathrm{dG} + \frac{\delta Y}{\delta M}dM \qquad \{3\}$$

وبقسمة طرفي العلاقة (٣) على (Y)، يكون:

$$\frac{dY}{Y} = \frac{\delta Y}{\delta L}\frac{dL}{Y} + \frac{\delta Y}{\delta K}\frac{dK}{Y} + \frac{\delta Y}{\delta B}\frac{dB}{Y} + \frac{\delta Y}{\delta S}\frac{dS}{Y} + \frac{\delta Y}{\delta G}\frac{dG}{Y} + \frac{\delta Y}{\delta M}\frac{dM}{Y} \qquad \{4\}$$

وبضرب وتقسيم بعض حدود العلاقة (٤) على الحد المناسب ذاته، يكون:

$$\frac{dY}{Y} = \frac{\delta Y}{\delta L}\frac{dL}{Y}\frac{L}{L} + \frac{\delta Y}{\delta K}\frac{dK}{Y} + \frac{\delta Y}{\delta B}\frac{dB}{Y}\frac{B}{B} + \frac{\delta Y}{\delta S}\frac{dS}{Y}\frac{\mathrm{S}}{\mathrm{S}} + \frac{\delta Y}{\delta G}\frac{dG}{Y}\frac{\mathrm{G}}{\mathrm{G}} + \frac{\delta Y}{\delta M}\frac{dM}{Y}\frac{\mathrm{M}}{\mathrm{M}} \qquad \{5\}$$

وبترتيب حدود العلاقة (٥)، يكون:

$$\frac{dY}{Y} = \frac{\delta Y}{\delta L}\frac{dL}{L}\frac{L}{Y} + \frac{\delta Y}{\delta K}\frac{dK}{Y} + \frac{\delta Y}{\delta B}\frac{dB}{B}\frac{B}{Y} + \frac{\delta Y}{\delta S}\frac{dS}{S}\frac{\mathrm{S}}{\mathrm{Y}} + \frac{\delta Y}{\delta G}\frac{dG}{G}\frac{\mathrm{G}}{\mathrm{Y}} + \frac{\delta Y}{\delta M}\frac{dM}{M}\frac{\mathrm{M}}{\mathrm{Y}} \qquad \{6\}$$

وبإعادة ترميز الحدود الممثلة لمعدلات النمو في العلاقة (٦)، يكون:

$$\dot{Y} = \frac{\delta Y}{\delta L}\dot{L}\frac{L}{Y} + \frac{\delta Y}{\delta K}\frac{dK}{Y} + \frac{\delta Y}{\delta B}\dot{B}\frac{B}{Y} + \frac{\delta Y}{\delta S}\dot{S}\frac{\mathrm{S}}{\mathrm{Y}} + \frac{\delta Y}{\delta G}\dot{\mathrm{G}}\frac{\mathrm{G}}{\mathrm{Y}} + \frac{\delta Y}{\delta M}\dot{\mathrm{M}}\frac{\mathrm{M}}{\mathrm{Y}} \qquad \{7\}$$

وبترميز النواتج الحدية بالرمز (α) وتعويض $(dK = I)$، يكون:

$$\dot{Y} = \alpha_L\dot{L}\frac{L}{Y} + \alpha_K\frac{I}{Y} + \alpha_B\dot{B}\frac{B}{Y} + \alpha_{\mathrm{S}}\dot{S}\frac{\mathrm{S}}{\mathrm{Y}} + \alpha_G\dot{\mathrm{G}}\frac{\mathrm{G}}{\mathrm{Y}} + \alpha_{\mathrm{M}}\dot{\mathrm{M}}\frac{\mathrm{M}}{\mathrm{Y}} \qquad \{8\}$$

وبترتيب العلاقة (٨)، وإضافة القاطع (α_o) ، وحد الخطأ (ε) ، يكون:

$$\dot{Y} = \alpha_0 + \alpha_L(\dot{L}\frac{L}{Y}) + \alpha_K \frac{I}{Y} + \alpha_B(\dot{B}\frac{B}{Y}) + \alpha_S(\dot{S}\frac{S}{Y}) + \alpha_G(\dot{G}\frac{G}{Y}) + \alpha_M(\dot{M}\frac{M}{Y}) + \varepsilon \qquad \{9\}$$

وتفسر العلاقة (٩)، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، بدلالة معدلات نمو كل من العمل والقروض والإعانات والإنفاق الحكومي وكتلة النقود بعد ترجيح كل منها بنسبة المتغير إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، إضافة إلى نسبة الاستثمارات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. أما بالنسبة لمتغير رأس المال (K) غير المتوفر في الحسابات القومية باعتباره مخزوناً تراكمياً لرأس المال فليس هناك حاجة لاستخدامه، وتمت الاستعاضة عنه بالمتغير (I) بعد المعالجة الرياضية الملائمة لدالة الإنتاج.

هذا ويمكن إعادة ترتيب حدود العلاقة (٩)، لتأخذ الشكل التالي:

$$\dot{Y} = \alpha_0 + (\alpha_L \frac{L}{Y})\dot{L} + \alpha_K \frac{I}{Y} + (\alpha_B \frac{B}{Y})\dot{B} + (\alpha_S \frac{S}{Y})\dot{S} + (\alpha_G \frac{G}{Y})\dot{G} + (\alpha_M \frac{M}{Y})\dot{M} + \varepsilon \qquad \{10\}$$

وباعتبار أن حاصل قسمة الناتج الحدي على الناتج المتوسط يساوي للمرونة (e)، فيأخذ النموذج (١٠) الشكل التالي:

$$\dot{Y} = \alpha_0 + e_L\dot{L} + \alpha_K \frac{I}{Y} + e_B\dot{B} + e_S\dot{S} + e_G\dot{G} + e_M\dot{M} + \varepsilon \qquad \{11\}$$

ويفسر النموذج (١١)، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بمعدلات نمو كل من العمالة، والقروض الحكومية، والإعانات الحكومية، والكتلة النقدية الموسعة، إضافة إلى نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي في القطاع غير النفطي. وتمثل معاملات انحدار معدلات النمو، المرونات الخاصة بمتغيراتها (e). أما معامل نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي (الميل المتوسط للاستثمار)، فيمثل الناتج الحدي لرأس المال في القطاع غير النفطي.

٥. تقدير النموذج القياسي وتحليل نتائجه:

سوف يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى لتقدير النموذج القياسي المقترح، وذلك لأن متغيرات النموذج هي إما بشكل نسب أو معدلات نمو، ومن المتوقع أن تكون هذه المتغيرات ساكنة في مستواها مما يسمح بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية[١٥].

يبين الجدول (١)، تطبيق اختباري ديكي فوللر الموسع (ADF) ، واختبار فيليبس بيرون (PP) لجذر الوحدة. ويتضح أن نتائج اختبارات جميع متغيرات النماذج قد رفضت فرضية العدم (للمتغيرات جذر الوحدة)، وقبلت الفرضية البديلة (سكون المتغيرات في مستواها)، أي أن هذه المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر I(0).

جدول (١) : اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات النماذج

Variables	ADF test	PP test
$\dot{Y}$	-3.721909 0.0006	-5.946447 0.0001
I/Y	-4.776856 0.0033	-6.945408 0.0012
$\dot{L}$	-5.030249 0.0000	-2.601583 0.0110
$\dot{B}$	-3.962024 0.0210	-4.618009 0.0043
$\dot{S}$	-3.734044 0.0005	-3.307317 0.0017
$\dot{G}$	-3.559703 0.0126	-3.559703 0.0126
$\dot{M}$	-5.121224 0.0002	-4.531937 0.0009

الأرقام تمثل قيم t في اختبارات جذر الوحدة وتحتها الاحتمال المقابل

[١٥] - جميع بيانات الدراسة مستقاة من "منجزات خطط التنمية، الإصدار الثالث والعشرون، وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠٠٦م، والتقرير السنوي الثاني والأربعين، مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠٠٦م.

ويلخص الجدول (٢) نتائج تقدير النموذج المقترح لدراسة أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة. وقد أدرج في النموذج بعض المتغيرات المحددة للنمو الاقتصادي بالإضافة إلى متغيرات الدعم الحكومي، وذلك لتحاشي مشكلة خطأ التحديد (error Specification) في النماذج القياسية.

جدول (٢) : تقدير معلمات النموذج القياسي

$\dot{Y}$	المعلمات
α_0	-0.117739 (-4.128937)
I/Y	0.577034 (5.091299)
$\dot{L}$	-0.052376 (-0.347322)
$\dot{B}$	0.075638 (5.037422)
$\dot{S}$	0.036876 (1.827700)
$\dot{G}$	0.324516 (5.399168)
$\dot{M}$	0.401138 (3.528296)
Diagnostic Tests	
R^2	0.931643
$\overline{R}^2$	0.917500
DW	1.742986
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test (1)	0.761414 (0.382886)
Normality Chi-Square	0.81244 (0.666164)
White Heteroskedasticity Test: Chi-Square	19.82059 (0.070557)

ويتضح من نتائج تقدير النموذج القياسي الملخصة في الجدول (٢)، أن النموذج (١١) المقدر قد اجتاز جميع اختبارات المعنوية الإحصائية. وقد أدى إدراج متغير كتلة النقود إلى تحسن ملحوظ في مقدرات النموذج، حيث ارتفعت قدرته التفسيرية بارتفاع معامل التحديد المصحح ، وتفادي مشكلتي الخطية واختلاف التباين. أما فيما يتعلق بتفسير معاملات المتغيرات ونتائج التقدير، فيمكن إيراد الملاحظات التالية:

ويتضح من نتائج تقدير النموذج القياسي الملخصة في الجدول (٢)، أن النموذج (١١) المقدر قد اجتاز جميع اختبارات المعنوية الإحصائية بمستوى دلالة ٥٪. فمعاملات الانحدار (باستثناء معامل قوة العمل) معنوية إحصائياً. كما أن مقدرات النموذج لا تعاني من مشكلة اختلاف التباين، حيث أدى تطبيق اختبار (White) إلى رفض فرضية اختلاف التباين، كما بين اختبارا ديربن واتسن وبروتش جودفري غياب الارتباط التسلسلي بين حدود الخطأ.

وقد اختبرت مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بعدة طرق، فتبين أن معاملات الارتباط البسيطة بين المتغيرات التفسيرية ضعيفة وتنحصر بين (-٠,٠٢)، و (+٠,٥٩). ومن ثم تم حساب محددة مصفوفة معاملات الانحدار البسيطة بين المتغيرات التفسيرية فتبين أنها مختلفة جوهرياً عن الصفر، كما أجريت الانحدارات المساعدة لكل من المتغيرات التفسيرية على بقية المتغيرات واتضح انخفاض معاملات الارتباط للانحدارات المساعدة المقدرة. وبذلك بينت مجموعة الاختبارات المطبقة أن متغيرات النموذج لا تعاني من مشكلة حادة للارتباط الخطي المتعدد[١٦]. أما فيما يتعلق بتفسير معاملات المتغيرات ونتائج التقدير، فيمكن إيراد الملاحظات التالية:

[16] - Kmenta, J (1986) : Elements of Econometrics, MacMillan, p. 438.

٥. ١ نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يتضح أن معامل نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي موجب ومعنوي إحصائياً، ويفيد هذا المعامل الممثل للناتج الحدي لرأ س المال بأن كل تغير في قيمة مخزون رأس المال في القطاع غير النفطي بمقدار وحدة نقدية واحدة، سيؤدي إلى تغير في ذات الاتجاه في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بمقدار ٠,٥٨ وحدة نقدية. وبالنظر إلى هذا التقدير بصفته معامل انحدار الميل المتوسط للاستثمار بالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، يمكن القول بأن كل تغير في الميل المتوسط للاستثمار بنقطة واحدة سيؤدي إلى تغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وبذات الاتجاه بمقدار ٠,٥٨ نقطة[١٧].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المعنوية الإحصائية لمعامل نسبة الاستثمار للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، مؤشر مهم لمصداقية الصياغة الرياضية والقياسية للنموذج التي استندت إلى الارتكاز على القطاع غير النفطي من جهة وإلى عدم الاعتماد على متغير الاستثمار كمتغير إنابي لرأس المال من جهة أخرى. فالصياغة الرياضية للنموذج القياسي قد مكنت من الاستغناء عن متغير مخزون رأس المال (K) الذي لا توفره بيانات الحسابات القومية، واستخدام متغير الاستثمار أو إجمالي تكوين رأس المال الثابت (I) الذي توفره تلك البيانات.

٥. ٢ العمالة:

إجمالي العمالة في القطاع غير النفطي ذو تأثير غير معنوي على النمو الاقتصادي. وبالطبع لا تعني هذه النتيجة بأن العمل ليس بذي تأثير على مستوى النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي، ولكن تعزى هذه النتيجة إلى طبيعة بيانات العمالة في المملكة التي يتعتريها هامش كبير من عدم الدقة. فهذه البيانات ما هي إلا اسقاطات تقريبية أكثر من كونها تقديرات دقيقة، إضافة إلى أن هذه

[١٧] - جميع التفسيرات العددية للمعاملات أو المرونات تعني ضمنياً ثبات بقية المتغيرات في النموذج.

البيانات تمثل قوة العمل في المملكة المؤلفة من المشتغلين والمتعطلين من كل من العمالة المواطنة والوافدة. وتجدر الإشارة إلى أن متغير قوة العمل لا يأخذ في الاعتبار نوعية العمالة المشاركة في العملية الإنتاجية إضافة لشموله للعمالة المنزلية غير المنتجة. ولهذه الأسباب جميعاً، فإن متغير قوة العمل المدرج في النموذج، لا يبرز الإسهام الدقيق للعمالة المشاركة في العملية الإنتاجية، مما قد يفسر عدم معنويته الإحصائية.

٥. ٣ القروض الحكومية:

للقروض الحكومية تأثير موجب ومعنوي إحصائياً على النمو الاقتصادي في المملكة. وتهدف القروض الحكومية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية غير النفطية، من حيث المبدء إلى استخدام هذه القروض لأغراض التمويل الاستثماري بدون فوائد، وذلك لتقليص تكاليف الاستثمار وزيادة حجمه، ومن ثم تحفيز النمو الاقتصادي.

وتقدر مرونة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالنسبة للقروض الحكومية بـ ٠,٠٧٦ وهي مرونة ضعيفة القيمة، وتعني أن كل تغير في القروض الحكومية بنسبة ١٪، سيؤدي إلى تغير في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة ٠,٠٧٦٪. أو بمعنى آخر، فإن كل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٪ تتطلب زيادة في القروض الحكومية بنسبة ١٥٪ تقريباً، مما يبين الأثر الضعيف للقروض الحكومية على النمو الاقتصادي للقطاع غير النفطي في المملكة.

ولعل ما يفسر انخفاض تأثير القروض بوصفها شكلاً من أشكال الدعم، على النمو الاقتصادي، الهدر الملحوظ في استخدام بعض أشكال هذه القروض، حيث اعتاد المستثمرون الصناعيون مثلاً على تقديم دراسات جدوى اقتصادية، يبالغ فيها تقدير رأس المال المتوقع استثماره، للحصول على أكبر قدر من التمويل المدعوم والمجاني من صندول التنمية الصناعية ، لأن هذا الصندوق يقدم قرضاً بنصف مبلغ رأس المال المقدر. وهذا ما يقلل من كفاءة توظيف القروض الممنوحة

للتمويل، وينعكس بالتالي على مرونتها المنخفضة بالنسبة للنمو الاقتصادي. وما يلاحظ في مجال منح القروض الصناعية، يمكن تعميمه دون مخاطر كبيرة، على أشكال القروض الأخرى الممنوحة في قطاعي الزراعة والخدمات.

٥. ٤ الإعانات الحكومية غير المستردة:

للإعانات الحكومية غير المستردة تأثير موجب ومعنوي[١٨] إحصائياً على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. وتهدف الإعانات الحكومية غير المستردة أساساً إما إلى تقليص تكاليف الإنتاج أو إلى رفع مستوى الدخل، مما يزيد في حجم الإنفاق الاستثماري والإنفاق الاستهلاكي النهائي. وعبر آلية المضاعف يتوقع أن تؤدي زيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي النهائي إلى ارتفاع في مستوى الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي إلى النمو الاقتصادي.

وتقدر مرونة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالنسبة للإعانات الحكومية غير المستردة بـ ٠,٠٣٧ وهي مرونة منخفضة القيمة، وتعني أن كل تغير بذات الاتجاه في الإعانات الحكومية بنسبة ١٪، سيؤدي إلى تغير في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة ٠,٠٣٧٪. أو بمعنى آخر، فإن أية زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٪ تتطلب زيادة في الإعانات الحكومية بنسبة ٢٥٪ تقريباً، مما يدل على الأثر الضعيف والمحدود للإعانات الحكومية كمحفز للنمو الاقتصادي.

٥. ٥ الإنفاق الحكومي:

للإنفاق الحكومي تأثير معنوي وموجب على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. وتقدر مرونة الإنفاق الحكومي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بـ ٠,٣٢، بمعنى أن كل تغير في الإنفاق الحكومي بنسبة ١٪، سيؤدي إلى تغير في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة ٠,٣٢٪ تقريباً.

---

[١٨] - معنوي بمستوى دلالة ٨٪.

٥. ٦ الكتلة النقدية:

للكتلة النقدية بمفهومها الموسع تأثيرموجب ومعنوي إحصائياً على النمو الاقتصادي، مما يدل على فعالية السياسة النقدية التي تتبعها الدولة في إدارة الاقتصاد الوطني، بما يفي باحتياجات التبادل والإنتاج والدخل والتمويل، مما يعكس أهمية دور القطاع المالي في عملية النمو الاقتصادي للقطاع غير النفطي.

وتقدر مرونة الكتلة النقدية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بـ ٠,٤ ، بمعنى أن كل تغير في كتلة النقود بنسبة ١٪ ، سيؤدي إلى تغير في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة ٠,٤٪ تقريباً.

٦. ملخص النتائج:

يتضح من نتائج التقدير القياسي المتمثلة في انخفاض مرونات القروض والإعانات الحكومية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، أن سياسة الدعم الحكومي التي اتبعتها الحكومة في المملكة كمحفز للنمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي، لم يكن لها تأثير مهم على النمو الاقتصادي لهذا القطاع. كما يتضح أن المتغيرات التي مثلت الدعم الحكومي (الإعانات غير المستردة والقروض الحكومية) لم تكن لتبرز آثارها الضعيفة على النمو الاقتصادي، ومعنويتها الإحصائية، لولا إدماجها مع بقية المتغيرات (العمل، رأس المال، الإنفاق الحكومي، الكتلة النقدية) التي تؤثر بصورة رئيسة على النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي السعودي. ورغم الأثر المحدود للدعم الحكومي كمحفز للنمو الاقتصادي، فإن مقارنة مرونات متغيرات الدعم الحكومي، تفيد بأن القروض الحكومية أكبر تأثيراً على النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي من الإعانات الحكومية غير المستردة.

ومن المفيد الإشارة إلى أن الإفراط في الدعم الحكومي ممثلاً بالقروض الميسرة، والإعانات غير المستردة، قد يؤدي إلى سوء استخدام هذا الدعم وتبديده، وتعطيل لظروف المنافسة الكاملة، وتشويه لبنية الأسعار، وإضعاف القدرة

التنافسة للاقتصاد، وسوء تخصيص الموارد، وربما لا تكون لهذه العوامل مجتمعة آثار إيجابية على النمو الاقتصادي، الأمر الذي قد يفسر ضعف تأثير أدوات الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي السعودي. لذلك، فإن التوجهات المعاصرة، تنادي بتحرير الاقتصاد، وبإزالة التشوهات الناجمة عن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والذي يمثل الدعم الحكومي أحد أوجهها وأشكالها.

ونتيجة لهذا الأثر المحدود لمتغيرات الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي، فيمكن الاستنتاج ،بأن تقليص الدعم الحكومي للقطاعات الاقتصادية، الذي يتوقع أن تقوم به المملكة نتيجة لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، لن تكون له آثار مهمة وملموسة وسلبية على النمو الاقتصادي. وبالنظر إلى الآثار الاقتصادية المحدودة لسياسة الدعم الحكومي، فمن المعتقد أخيراً أن الآثار الاجتماعية لهذا الدعم قد تفوق بكثير آثاره الاقتصادية المحدودة.

أما بالنسبة للعوامل الأخرى المؤثرة على النمو الاقتصادي غير النفطي في المملكة فتبرز أهمية القطاع المالي والسياسة النقدية ممثلة بكتلة النقود، والسياسة المالية ممثلة بالإنفاق الحكومي. كما يلاحظ عدم بروز تأثير معنوي للعمالة على النمو الاقتصادي نتيجة لطبيعة بيانات العمالة التي تقيس قوة العمل من مشتغلين ومتعطلين من العمالة المواطنة والوافدة، أكثر من إبرازها للمشتغلين والمشاركين في العملية الإنتاجية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- آل إبراهيم، باسم بن أحمد: الدعم الحالي والمستقبلي للقطاع الزراعي السعودي في إطار انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية. المجلة الاقتصادية السعودية، السنة الأولى، ع. ٤، ١٤٢١هـ.
- الدسوقي، السيد إبراهيم وغزال إبراهيم عامر: نحو بناء نموذج قياسي لدراسة التأثيرات الاقتصادية للضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الملك سعود، م ٢، العلوم الإدارية (١)، ١٤١٠هـ.
- العجلان، سعد؛ وأشرف عثمان السيد: الإعانات الزراعية وأثرها على التنمية الزراعية بالمملكة. سلسلة بحوث دبلوم الرقابة المالية، الرياض، معهد الإدارة العامة، ١٤٢٢هـ.
- المناع، حمد عبد الله: الدعم الحكومي والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود، ١٤٢٥هـ.
- المنيف، ماجد عبد الله: نحو إعادة النظر في أنظمة الإعانات المحلية. اليمامة، ع ١٢٩٠، ١٤١٤هـ.
- اليوسف، يوسف خليفة: ترشيد الدور التنموي للقطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي. مجلة العلوم الاجتماعية، م ٢٧، ع ٣، ١٩٩٩.
- الهيئة العليا للسياحة، دراسة سبل تنمية الموارد المالية اللازمة لتنمية السياحة في المملكة العربية السعودية، فبراير ٢٠٠٦.
- عبد العال، ونيس فرج: دور الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية ومبررات الدعم الحكومي. مجلة دراسات الخليج والجزيزة العربية، ع ٧٨، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

- مؤسسة النقد العربي السعودي: التقرير السنوي الثاني والأربعون، الرياض، ٢٠٠٦م.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط: خطة التنمية الثامنة ٢٠٠٥- ٢٠٠٩، ، الرياض، ٢٠٠٦م.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط: منجزات خطط التنمية، حقائق وأرقام، الإصدار الثالث والعشرون، ١٩٧٠/٢٠٠٦م.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Assery, AAA. And Al-Sheikh, H (2004).: The Determinants of the Saudi Economic Growth. Journal of the Faculty of Commerce For Scientific Research,No.2.Vol. 41. 97-116.
- Baldwin, R, (003), " Openness and Growth: What's the Empirical Relationship?", NBER WP. 9578, March.
- Barro, R. J. and X. Sala-I-Martin (2005): Economic Growth, Second Edition. McGraw-Hill, Inc. New York.
- Barro, R. J. (1997), "Determinants of Economic Growth", Cambridge. MIT Press.
- Barro R.(1991), "Economic Growth in a Cross-Section Countries" , Quarterly Journal of Economics, 104:407-433.
- Bruno, M. (1968), Estimation of Factor Contribution to Growth Under Structural Disequilibrium" , International Economic Review, 9, 49-62.
- Bisat A. El-Erian M.A. and T. Helbling (1997), "Growth, Investment and Saving in the Arab Economics", IMF Working paper WP/97/85.
- Copper, R.N. (1992), "Economic Stabilization and Debt in Developing Countries", MIT Press, Cambridge, MA.
- Doppelhoffer, G.R. Mille, and X. Sala-I-Martin. (2004), The Determinants of Economic Growth: A Bayesian Averaging of Classical Estimates Approach (BACE). American Economic Review, Sept.
- Duffo, Esther (2006), "Field Experiments in Development Economics", Poverty Action Lab, MIT.

- Easterly, William (2006), " The Big Push Déjà vu", Journal of Economic Literature, Vol. N. 1, March .
- Easterly, William, Michael Kermer, Lant Pritchett, and Laurence H. Summers, (1993), "Good Policy or Good Luck? Country Growth Performance and Temporary Shocks", Journal of Monetary Economic, 32, 3(1993): 459-483.
- Fischer S. (1993), "The Role of Macroeconomic Factors in Growth", Journal of Monetary Economics 32 (3): 485-512.
- Grier, K.B. and Tollock, G. (1989), "An Empirical Analysis of Cross-National Economic Growth, 1951-80", Journal of Monetary Economics, 24, 259-276.
- Grimes, A. (1991), "The Effects of Inflation on Growth: Some International Evidence", Weltwritschaftliches Archive, 127, 631-644.
- Kmenta, J. (1986), "Elements of Econometrics", Macmillan.
- Lubker, M. (2007)," Inequality and the Demand for Redistribution: Are the Assumption of the New Growth Theory Valid? Socio-Economic Review, January, 5(1): 117-148.
- Lucas, R. (1998), " On The Mechanics of Economic Development", Journal of Monetary Economics, 22, 3-42.
- Makdissi, S., Z. Fattah, and I. Liman, (2000), "Determinants of Growth in the MENA Countries", Arab Planning Institute Working Paper Series Number 03/01 (Kuwait).
- McKinnon, R. (1973), "Money and Capital in Economic Development", The Brookings Institution, Washington DC.
- Mankiw, N. G., Romer D., and D.N. Weil (1992), "A Contribution to the Empirics of Economic Growth", Quarterly Journal of Economics 107 (2): 407-437.
- Maurseth, P. B.(2000), "Growth Theory and Philosophy of Science: A Comparison of Neo-Classical and Evolutionary Perspectives". Paper for DRUID's Winter Conference.
- -Ministry of Finance and Planning, (2006), "Achievement of Development Plans", Report No 23. Riyadh.
- Ramey, G and V Ramey (1995), " Cross-Country Evidence on the Link Between Volatility and Growth," American Economic Review, 85, pp. 1138-1151.

- Romer, P. (1989), "Capital Accumulation and The Theory of Long-Run Growth", in Modern Business Cycle Theory, (ed.) R. Barro, Harvard University Press. Cambridge MA.45-56.
- Sachs,J.D. and A.M. Warner (1997), " Natural Resource Abundance and Economic Growth", Center of International Development and Harvard Institute for International Development.
- Sala-i-Martin, X. and E. Artadi (2002), "Economic growth and Investment in the Arab World", Columbia University, Department of Economics, Discussion Paper Number 0203 08 (New York: Columbia University).
- Salvadori, N. (2003), The Theory of Economic Growth. A Classical Perspective. Edward Elgar.
- Saud Arabian Monetary Agency, (2006), "42Th. Annual Report. Riyadh
- Shaw, E. (1973), "Financial Deepening in Economic Development. Oxford University Press.
- Senhadji A. (1999), " Sources of Economic Growth: An Extensive Growth Accounting Exercise", IMF Working Paper WP/99/77.
- Well, David N. (2005), "Economic Growth", Addison Wesley.
- Zipfel, Jacob. (2004) " Determinants of Economic Growth", Florida State University, D-Scholarship Repository, Article #20. http://dscholarship.lib.fsu.edu/undergrad/20.

The Effect of Government Support on Economic Growth in Saudi Arabia

Mamdouh Awad AlKhatib
Department of Economics, University of King Saud

Abstract

The government of the Kingdom has provided during the last few decades different forms of support and assistance to various economic sectors. These sectors have received different forms of supports according to the phases of the economic development and the priorities of the comprehensive development plans.

This study aimed to analyze the impact of the government support on the economic growth in the non-oil sector. To analyze the impact of the government support, a broader neoclassical production function has been used including besides the capital and labor variables the government subsidizes, soft government loans, government expenditure minus subsidizes, and the money supply (M3).

The econometric results showed the significance of all variables included in the model except the labor force and indicated that both government subsidizes and soft loans have a significant and weak impact on the economic growth. The elasticity of the government soft loans (0.07) is higher than the elasticity of the non-refundable government subsidizes (0.032). The study concluded that the impacts of support policies applied by the Kingdom to the economic growth were limitative. This shows that the government support policy has social impacts that might exceed its limited economic objectives.